تحديات التخطيط ومسارات "الاستثمار في الإنسان" في ظل مفهوم المدينة القائمة على الشعب: مقاربة من منظور "الإدراك-الاختيار-الفعل"

المؤلفون

سون كه بي، وانغ بي تشه، وانغ شينغ بينغ، هو بان

الملخص

مع تقدم بناء المدينة القائمة على الشعب، لم يعد التخطيط الحضري قادرا على الاكتفاء بمنطق "الاستثمار في الأشياء"، بل بات مطالبا بأن يحقق "الاستثمار في الإنسان" عبر ترتيبات مكانية ومؤسسية أكثر دقة. غير أن هذا التحول ما زال يواجه عوائق متعددة في ممارسة التخطيط الراهنة. تبني هذه المقالة إطارا تحليليا من ثلاث حلقات، هي الإدراك والاختيار والفعل، لتفسير هذه العوائق. ففي مرحلة الإدراك، غالبا ما يجري تجريد سكان المدينة واحتياجاتهم التنموية وتوحيدهم في صورة متوسطات عامة. وفي مرحلة الاختيار، تفتقر عملية التخطيط إلى قواعد واضحة لترتيب القيم والموازنة بين "الاستثمار في الإنسان" و"الاستثمار في الأشياء". أما في مرحلة الفعل، فإن مؤسسات وأدوات التخطيط المكاني الإقليمي القائمة لا تزال غير مهيأة بما يكفي لتحويل القيم والأهداف إلى خطط مكانية قابلة للتنفيذ. وتتفاعل هذه الآليات الثلاث، بما يجعل التخطيط المتمحور حول الإنسان أقرب إلى خطاب مألوف منه إلى قوة عملية. لذلك تقترح المقالة ثلاثة مسارات: الانتقال إدراكيا من "المواطن المتوسط" المجرد إلى التعرف الدقيق إلى الفئات السكانية في سياقاتها الخاصة؛ وبناء قواعد لترتيب القيم موجهة إلى الرفاه العام والإنصاف في مرحلة الاختيار؛ ودفع تحول منسق في نظام التخطيط المكاني الإقليمي، من حيث محتوى الخطط وآليات النقل الهرمي والحوكمة، بحيث تتحول القيم إلى مؤسسات وإلى فضاء ملموس.

الكلمات المفتاحية

المدينة القائمة على الشعب؛ التخطيط المتمحور حول الإنسان؛ التخطيط المكاني الإقليمي؛ الإدراك-الاختيار-الفعل؛ الاستثمار في الإنسان

المقدمة

مع دخول التحضر في الصين مرحلة من النمو المستقر، تغيرت الخصائص المرحلية للتنمية الحضرية [1]. فلم يعد النموذج السابق القائم على "الاستثمار في الأشياء"، ممثلا في الاستثمار واسع النطاق في البنية التحتية وبناء مناطق التنمية، قادرا على الاستجابة الكاملة لتطلع الناس المتزايد إلى حياة أفضل. وقد انتقل جوهر الحوكمة الحضرية من توسيع الحجم إلى تحسين الجودة ورفع الكفاءة [2]. وفي هذا السياق التاريخي، ينهض مفهوم المدينة القائمة على الشعب بوصفه استجابة للتجلي المكاني ولمتطلبات الحوكمة المرتبطة بالتناقض الاجتماعي الرئيسي في العصر الجديد [3]. ففي مؤتمرات العمل الحضري المركزية، أكدت القيادة المركزية عام 2015 أن "مدن الشعب يبنيها الشعب وهي من أجل الشعب" [4]، ودعت عام 2025 إلى تحول في مفاهيم التنمية الحضرية مع إيلاء عناية أكبر للتنمية المتمحورة حول الإنسان [5]. ومن ثم واصل التصميم المؤسسي الأعلى دفع الفكر التخطيطي الحضري من "الاستثمار في الأشياء" إلى "الاستثمار في الإنسان".

وعلى الرغم من أن القيم المرتبطة بالمدينة القائمة على الشعب دخلت خطاب التخطيط التنموي والتخطيط المكاني الإقليمي على مستويات متعددة، فإنها غالبا ما تبقى أفكارا عامة أو مبادئ خلفية. وفي الممارسة، تتحول هذه القيم في كثير من الأحيان إلى شعارات [6]، بينما تستمر مشكلات مثل اختلال توزيع الخدمات العامة [7-8]، وعدم المواءمة المكانية بين العمل والسكن [9]، والازدحام المروري الحضري [10]. ومن هنا يبرز سؤال مركزي: لماذا يواجه نظام التخطيط القائم صعوبة في تطبيق مبادئ التمركز حول الإنسان في ظل مفهوم المدينة القائمة على الشعب، وكيف يستطيع التخطيط أن يحمل مطلب العصر الجديد المتمثل في "الاستثمار في الإنسان"؟ إن هذا السؤال لا يقتضي نقد ظواهر منفردة، بل يتطلب إطارا تحليليا تكامليا.

يمكن تقسيم الدراسات القائمة حول التخطيط الحضري القائم على الشعب أو المتمحور حول الإنسان إلى ثلاثة مسارات عامة. يهتم المسار الأول بالدراسات الموجهة بالمفهوم، فيناقش ضرورة التخطيط المتمحور حول الإنسان بوصفه فلسفة تخطيطية ومعيارا أخلاقيا [11]، ويدعو إلى الانتقال من تخطيط عقلاني أداتي موجه بالنمو الاقتصادي والكفاءة إلى نموذج تخطيطي إنساني يهتم بالإنصاف والعدالة والحياة اليومية [12]، كما يطبق هذا المنظور في مجالات مثل تصميم الشوارع وبناء الحدائق والمساحات الخضراء [13-14]. أما المسار الثاني فيركز على تقييم التخطيط، أي قياس أداء البناء الحضري القائم في تحقيق الأهداف المتمحورة حول الإنسان [15-16]. وتبني هذه الدراسات مؤشرات لتقييم تنفيذ التخطيط المكاني الإقليمي، وتقيس "الطابع الإنساني" لمخرجات التخطيط عبر أبعاد مثل الصحة الحضرية [17]، والمنافع المكانية [18]، ورضا الجمهور [19]. أما المسار الثالث فيتعلق بإدراك

الفاعل أو الذات، إذ ينتقل إلى مقدمة ممارسة التخطيط، ويعمق فهم "الناس" أنفسهم من خلال المسوح [20-21]، ورصد السلوك الزماني المكاني [22]، وبيانات إشارات الهاتف المحمول [23]، وبيانات وسائل التواصل الاجتماعي [24]، وغيرها من الأساليب متعددة المصادر. وقد دفع ذلك نحو تعرف أدق إلى خصائص السكان وسلوكهم المكاني واحتياجاتهم الملموسة.

قدمت هذه الدراسات إسهامات مهمة، غير أن المسارات الثلاثة ما زالت منفصلة نسبيا. فالدراسات الموجهة بالمفهوم توضح ما ينبغي السعي إليه، لكنها لا تشرح بوضوح مسار الانتقال من الشروط الواقعية إلى الأهداف المعيارية. وتكشف دراسات التقييم الفجوة بين نتائج التخطيط والأهداف المتمحورة حول الإنسان، لكنها لا تفسر الآليات العميقة التي تعوق التنفيذ. أما دراسات إدراك الذات فتحدد احتياجات الإنسان، لكنها لا تجيب بعد عن كيفية وزن هذه المعارف واعتمادها داخل عملية اختيار مشبعة بالقيم. ويجعل هذا الانفصال من الصعب تفسير العوائق النظامية أمام تطبيق التخطيط المتمحور حول الإنسان. لذلك توضح هذه المقالة أولا معاني التمركز حول الإنسان، والمدينة القائمة على الشعب، والاستثمار في الإنسان، ثم تبني إطارا تكامليا من الإدراك والاختيار والفعل لتحليل الآليات التي تعوق "الاستثمار في الإنسان" في ظل مفهوم المدينة القائمة على الشعب، وأخيرا تقترح استراتيجيات موجهة توفر مسارات عملية لتحقيق هذا المفهوم.

1 الأساس النظري وإطار التحليل

1.1 الدلالات المفهومية للمدينة القائمة على الشعب

لفهم معضلات بناء المدينة القائمة على الشعب، لا بد أولا من تعريف معاني "التمركز حول الإنسان"، و"المدينة القائمة على الشعب"، و"الاستثمار في الإنسان"، وتوضيح العلاقات بينها.

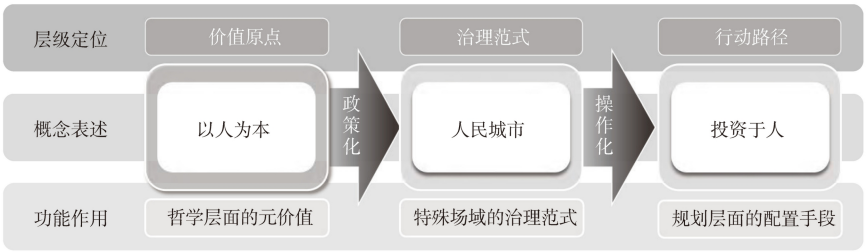

الشكل 1. تحليل مفهومي لمفهوم المدينة القائمة على الشعب

في سياق التخطيط الصيني، توجد الفلسفة الموجهة إلى الشعب أو المتمحورة حول الإنسان بوصفها قيمة عالية التجريد وذات طابع كلي. إنها القيمة الفوقية للتنمية الحضرية. ومن منظور المادية التاريخية، يفهم التمركز حول الإنسان تطور الإنسان داخل السياق التاريخي للعلاقات الاجتماعية وأنماط الإنتاج [25]. فهو يجعل الإنسان الغاية الأساسية والمقياس النهائي والقيمة المحورية لكل نشاط اجتماعي وتنموي، ومن ثم ينقد ويتجاوز التوجهات المغتربة مثل التنمية المتمركزة حول الأشياء أو رأس المال أو التكنولوجيا [26].

أما المدينة القائمة على الشعب فهي التعبير المؤسسي والسياساتي عن هذه القيمة الفوقية في المجال المكاني للمدينة. وبوصفها نموذجا للحوكمة الحضرية في سياق التحديث الصيني، تحمل المدينة القائمة على الشعب خصائص سياسية ومؤسسية وأيديولوجية واضحة [27]. ويؤكد بناؤها أن التنمية يجب أن تكون من أجل الشعب وبواسطة الشعب، وأن تربط الحوكمة الحضرية بأهداف السياسات المرتبطة بالتحديث الصيني، وأن تعالج مشكلات اغتراب الإنسان وتهميش الفئات الهشة التي ظهرت في مسارات التحديث الغربية المدفوعة برأس المال [28].

"الاستثمار في الإنسان" هو مسار الفعل الملموس الذي تتحقق من خلاله القيمة الفوقية المتمحورة حول الإنسان ونموذج حوكمة المدينة القائمة على الشعب. وهو، إلى جانب "الاستثمار في الأشياء"، يشكل أحد الاتجاهين الأساسيين لتخصيص الموارد. فمن جانب العرض، ينتمي الاستثمار الذي يهدف أساسا إلى تكوين رأس المال المادي وتراكم وسائل الإنتاج إلى "الاستثمار في الأشياء". أما "الاستثمار في الإنسان" فيمكن تقسيمه إلى نوعين. يتمثل الأول في الاستثمار المباشر في تنمية الإنسان، أي تحسين قدراته وصحته ومعارفه وفرصه التنموية. ويتمثل الثاني في الاستثمار في المرافق والفضاءات التي تدعم تنمية الإنسان، بما في ذلك السكن والتعليم والرعاية الصحية والنقل والفضاء العام، إضافة إلى البيئة المؤسسية التي تمكن هذه القدرات وهذا الرفاه من التحقق. وفي التخطيط، يتعلق "الاستثمار في الإنسان" أساسا بالنوع الثاني، ويتطلب الانتقال من منطق "البحث عن الناس من أجل الأشياء" إلى منطق "تخصيص الأشياء من أجل الناس".

1.2 من الإدراك-العاطفة-السلوك إلى إطار الإدراك-الاختيار-الفعل

يمكن إرجاع الإطار التحليلي المقترح هنا إلى نموذج الإدراك-العاطفة-السلوك الكلاسيكي في علم النفس والعلوم السلوكية [29]. يكشف هذا النموذج منطقا عاما لصنع القرار عالي الانخراط: إذ يحفز إدراك الفرد وفهمه لموضوع ما استجابة عاطفية، تقود بدورها إلى لغة وفعل يعبران عن موقف [30]. وتشبه هذه السلسلة عملية القرار في التخطيط المكاني الإقليمي، التي تقوم على إدراك المعلومات، وتسترشد بالحكم القيمي، وتتحقق عبر تنفيذ الخطة. ومن ثم فإن إسقاط هذا المنطق على التخطيط يساعد على وضع مشكلات "الاستثمار في الإنسان" ضمن إطار إجرائي متسلسل.

غير أن التخطيط المكاني الإقليمي ليس سلوكا فرديا خالصا يقوم به المخططون أو صناع القرار. إنه عملية قرار عام جماعية ومؤسسية. لذلك ينبغي أن ينتقل النموذج النظري من تفسير السلوك الفردي إلى تفسير القرار العام. وبناء على ذلك تتحول الحلقة العاطفية في النموذج الفردي الأصلي إلى مرحلة "اختيار" تجمع بين الحكم العقلاني والميل الوجداني في سياق القرار العام، لتشكل إطار الإدراك-الاختيار-الفعل.

وعلى وجه التحديد، يمثل الإدراك نقطة البداية وأساس التخطيط المتمحور حول الإنسان. فهو يشمل جمع ومعالجة العناصر الموضوعية مثل بيانات الأرض والفضاء والقواعد المؤسسية، كما يشمل فهم وتفسير خصائص الفئات المختلفة التي تعيش في المدينة واحتياجاتها وتفضيلاتها الوجدانية وسماتها السلوكية [31]. أما الاختيار فهو المرحلة المركزية في التخطيط المتمحور حول الإنسان. فالمخططون وصناع القرار، بوصفهم أفرادا، يدخلون بالضرورة عناصر وجدانية مثل التعاطف المهني والحدس المتولد من الخبرة في القرارات التخطيطية. غير أن أفعالهم مقيدة بالعقلانية العامة والمعايير والسياسات والإجراءات القانونية. ومن ثم تندمج العواطف الفردية في مرحلة القرار العام، وتتحول إلى قوة داخلية داعمة للحكم العقلاني. وفي ظل تعدد مصالح الفاعلين وتعدد القيم وندرة الموارد، يخصص المخططون الموارد المحدودة بناء على حكم قيمي، ويحددون الأولويات بين أهداف التخطيط وتوزيع الموارد المكانية. أما الفعل فهو نقطة نهاية التخطيط المكاني الإقليمي. فمن خلال المشاركة العامة، ومخططات التصميم، وصنع السياسات، وإدارة التنفيذ، والتقييم، تتحول الإدراكات والاختيارات إلى أشكال مكانية وآثار اجتماعية ملموسة.

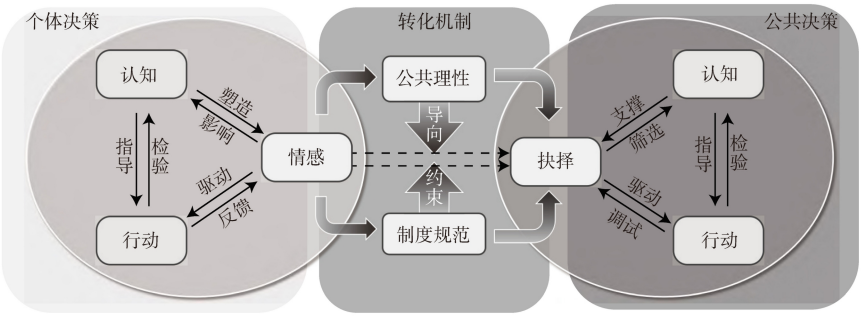

الشكل 2. الانتقال النظري من الإدراك-العاطفة-السلوك إلى الإدراك-الاختيار-الفعل

2 معضلات "الاستثمار في الإنسان" التخطيطية ضمن إطار الإدراك-الاختيار-الفعل

يعامل إطار الإدراك-الاختيار-الفعل ممارسة التخطيط بوصفها سلسلة قرار متصلة. ومن الناحية المثالية، ينبغي للتخطيط أن يفهم بالكامل احتياجات الناس الذين يعيشون في المدن، وأن يتخذ قرارات متسقة مع القيم المتمحورة حول الإنسان، وأن يستخدم أدوات التخطيط المكاني الإقليمي لنقل هذه القرارات إلى فضاء ملموس. غير أن كل حلقة من هذه السلسلة تنطوي، في الواقع، على تشوهات تجعل تنفيذ مفهوم المدينة القائمة على الشعب أمرا صعبا.

2.1 مرحلة الإدراك: قصور في فهم خصائص الناس الحقيقيين واحتياجاتهم

إن تبسيط الناس وتجريدهم هو السبب الأعمق في افتقار بناء المدينة القائمة على الشعب إلى قابلية التنفيذ. فـ"الناس الحقيقيون" هم أولئك "المنخرطون في أنشطة عملية محددة، والمتموضعون داخل علاقات اجتماعية وعوالم معيشية ملموسة"، وهم "مجموع العلاقات الاجتماعية" [32]. وغالبا ما يحمل الفرد نفسه هويات وخصائص اجتماعية متعددة متجذرة في العلاقات الاجتماعية والثقافة المحلية والسياقات التاريخية. كما تتغير التفضيلات والقيم مع الزمن والخبرة والبيئة [33]. ولا تقتصر الدوافع على المصالح الأساسية، بل تشمل الانتماء والاعتراف والإنصاف والعدالة والجمال والمعنى. لذلك لا ينبغي عزل الناس وتحليلهم بوصفهم نقاط بيانات منفصلة. فعلى سبيل المثال، تكون العاملة المهاجرة الشابة في الوقت نفسه شابة، ومقيمة حضرية جديدة، وعضوا في فئة منخفضة الدخل. ومع مرور الوقت، تتغير خصائص سكنها وعملها وبنيتها الأسرية ديناميا، كما تتغير تصوراتها ومطالبها المتعلقة

بالوصول والملاءمة والسلامة وجودة البيئة في المكان نفسه [34]. وتتعاظم هذه الفروق عبر التفضيلات الجماعية والشبكات الاجتماعية، منتجة تغذية راجعة تؤثر في الأنماط المكانية.

في التخطيط الراهن، غالبا ما يتم اختزال الناس المعقدين والاجتماعيين والفاعلين إلى "نقاط بيانات" ذرية قابلة للحساب. وتمثل مؤشرات معيارية مثل نصيب الفرد من المساحات الخضراء، ونصيب الفرد من الأرض، وعدد مرافق الوصول الشامل، احتياجات هذه النقاط. إن تحويل الأهداف المجردة إلى مؤشرات كمية يساعد على ضمان حد أدنى من عرض الخدمات العامة وتحسين كفاءة تخصيص الموارد في البناء الحضري واسع النطاق، كما يوفر أساسا قابلا للمراجعة والمقارنة للقرار العام. غير أنه مع دخول المدن عصر التجديد القائم على المخزون، أصبح التناقض بين طلب الناس على مرافق وحياة عالية الجودة وندرة موارد الأرض أكثر بروزا. وعندما تتحول مضامين الاستثمار في الإنسان إلى غاية داخل نظام المؤشرات نفسه بدلا من أن تكون وسائل لخدمة الناس، تظهر آثار سلبية. فمن جهة، لا تتلاءم نظم المؤشرات التي تشكلت في عصر التحضر السريع مع العجز الكبير في الأراضي في عصر المخزون؛ وقد يؤدي الالتزام الميكانيكي بالمؤشرات الجامدة إلى تفويت فرص تحسين الجودة في التجديد الحضري [35]. ومن جهة أخرى، تستطيع المؤشرات القائمة أن تلبي الاحتياجات المتمحورة حول الإنسان على مستوى الأبعاد الكلية مثل إمكانية الوصول والطاقة الاستيعابية وتوازن العرض والطلب، لكنها غالبا ما تحجب الفوارق البنيوية بين الفئات من حيث قيود الوقت، والقدرة على تحمل التكلفة، وقابلية الاستخدام اليومية، مما يؤدي إلى فقدان الراحة والخبرة الحياتية اليومية. ويستخدم المخططون وصناع القرار الحكوميون البيانات الضخمة ونماذج النقل ونماذج التنبؤ السكاني لمحاكاة السلوك البشري، فيتعاملون مع الناس كآلات تستجيب سلبيا وبصورة قابلة للتنبؤ للمحفزات الخارجية. وهكذا تظهر نظم مؤشرات التخطيط القائمة ميولا واضحة إلى نزع السياق، ونزع العلاقات، ونزع البعد الزمني، مبتعدة في النهاية عن الغاية الأصلية للتخطيط المتمحور حول الإنسان.

2.2 مرحلة الاختيار: اختلال ترتيب قيم "الاستثمار في الإنسان" في ظل تعدد الأهداف

تصل مرحلة الاختيار بين الإدراك والفعل. ولا تعمل قرارات التخطيط في فراغ؛ فهي تتشكل بفعل الحوافز المالية، وتقييمات الأداء، وقيود نظام الحوكمة [36]. وعندما يواجه المخططون وصناع القرار مطالب تنموية مختلفة، فإنهم غالبا ما يفتقرون إلى أساس واضح للموازنة بين الأهداف المتمحورة حول الإنسان وبين النمو الاقتصادي والكفاءة وغيرهما من الأهداف. لذلك تتعرض القيمة المتمحورة حول الإنسان للتهميش داخل نظام قيم التخطيط، وتقع في معضلة قرار تتمثل في اضطراب ترتيب القيم.

يوضح قانون التخطيط التنموي الوطني لجمهورية الصين الشعبية نظاما تخطيطيا تقوده استراتيجيا خطط التنمية الوطنية ويستند إلى التخطيط المكاني الإقليمي [37]. غير أن العلاقة الداخلية بين التنمية المتمحورة حول الإنسان وبين أهداف التخطيط المختلفة لا تزال غير واضحة. فعلى وجه التحديد، يتخذ التخطيط المكاني الإقليمي من الأولوية الإيكولوجية والتنمية الخضراء توجها له، ويرسخ حد الأمان الأدنى للفضاء الإقليمي عبر خطوط التحكم الثلاثة، بما يوفر الضمان الأساسي لرفاه الإنسان [12]. غير أن التخطيط داخل حدود التنمية الحضرية يجب أن ينسق ويوازن بين أهداف متعددة، منها التنمية الاقتصادية، والابتكار العلمي والتكنولوجي، والبيئة الإيكولوجية، ومعيشة المجتمع، والسلامة. فمن ناحية، يمثل رفاه جميع الناس الغاية النهائية للتنمية الاقتصادية والابتكارية، كما أن الموارد البشرية عالية الجودة هي أساس الابتكار والنمو الاقتصادي؛ والعلاقة بينهما اعتماد متبادل. ومن ناحية أخرى، وفي ظل قيود محدودة في الفضاء والزمن والموارد، تتنافس هذه الأهداف مباشرة. فإذا سعى القرار التخطيطي بصورة أحادية إلى النمو الاقتصادي قصير الأجل وإيرادات مالية الأرض، فإنه سيرفع حتما تكاليف السكن، ويضغط الفضاء العام والأراضي المخصصة لمرافق المعيشة، ويضعف رفاه الإنسان وجاذبية المدينة على المدى الطويل.

تفتقر المؤسسات القائمة إلى قواعد تفكك الأهداف القيمية المتمحورة حول الإنسان وتمنحها أولوية مطلقة بطريقة منهجية. ونتيجة لذلك تضعف أدوات التخطيط المرتبطة مباشرة بـ"الاستثمار في الإنسان" في التنفيذ الجوهري. فقد ظل التخطيط الحضري طويلا ممارسة متمركزة حول الأشياء، تخصص وتصمم الأرض والموارد المكانية المرتبطة بها عبر ترسيم القطع، وضبط المؤشرات، وتوزيع المرافق. وعلى الرغم من أن "الاستثمار في الأشياء" و"الاستثمار في الإنسان" يظهران في التخطيط على هيئة تخصيص للفضاء المادي، فإن الموارد النادرة تميل إلى الانحياز نحو "الأشياء". فالاستثمار في الأشياء يتوافق مع طلب الحكومات المحلية على زيادة الحجم الاقتصادي، وإيرادات نقل حقوق استخدام الأراضي، والإنجازات المرئية. وهو يخدم أهدافا قصيرة الأجل قابلة للقياس مثل النمو والكفاءة. لذلك تمتلك الحكومات المحلية، التي تسيطر على سلطة تخصيص الموارد المكانية، تفضيلات استثمارية ومنطقا للتخصيص يميلان طبيعيا إلى الاستثمار في الأشياء. وتحظى فضاءات الإنتاج بأولوية في التخصيص من أجل تراكم رأس المال وزيادة قيمته، بينما تضغط أو تؤجل القضايا المرتبطة مباشرة بالاستثمار في الإنسان. ولا يزال التنسيق الكلي بين مؤشرات وأنظمة وعناصر التخطيط التنموي والتخطيط المكاني الإقليمي غير كاف.

الجدول 1. المطابقة بين أهداف التخطيط ومجالاته ومؤشراته في ظل منطق "البحث عن الناس من أجل الأشياء"

منطق الاستثمار	الهدف الأساسي	مجالات التخطيط، أمثلة	مؤشرات التخطيط التنموي	مؤشرات التخطيط المكاني الإقليمي
الاستثمار في الأشياء / منصة أساسية للاستثمار في الإنسان	الحدود الدنيا للبقاء والتنمية	أمن الطاقة والإيكولوجيا والغذاء، بما يشمل مكافحة الفيضانات، ومقاومة الزلازل، والدفاع المدني، واحتياطيات الطاقة، وحماية الأراضي الزراعية والأراضي الزراعية الأساسية الدائمة	قدرة إنتاج الغذاء والطاقة؛ نسبة المسطحات المائية ذات الجودة الجيدة	نصيب الفرد من مساحة ملاجئ الطوارئ؛ مساحة خط الحماية الإيكولوجية الأحمر؛ معدل الامتصاص المحلي لمياه الأمطار؛ الحفاظ على الأراضي الزراعية الأساسية الدائمة والأراضي المزروعة
الاستثمار في الأشياء	الناتج الاقتصادي وزيادة قيمة رأس المال	المناطق الصناعية، ومقار الشركات، ومناطق الأعمال المركزية، وممرات العلوم والابتكار، والمناطق اللوجستية، ومناطق التنمية	نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ إنتاجية العمل؛ معدل التحضر؛ نمو نصيب الفرد من الدخل المتاح؛ معدل البطالة الحضرية المسحية	إجمالي أراضي البناء؛ أراضي البناء الحضرية والريفية؛ السكان المقيمون والتحضر؛ نصيب الفرد من أرض البناء الحضرية؛ استهلاك المياه والأرض لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي
الاستثمار في الأشياء	كفاءة التداول والربط الإنتاجي	الطرق السريعة، والطرق الشريانية، والعقد، والسكك الحديدية، والمطارات، والموانئ، وممرات الشحن	كثافة شبكة الطرق؛ تغطية نطاق 800 متر حول محطات السكك الحديدية؛ عدد السكان داخل نطاق ساعة واحدة في المنطقة الحضرية الكبرى	أراضي النقل والاتصالات، والممرات والعقد المرورية، ومرافق النقل العام
الاستثمار في الأشياء والإنسان معا	إنتاج المعرفة وتنمية المواهب	مؤسسات البحث، والجامعات، والبنية التحتية الرقمية، ومراكز البيانات، والحوسبة، وحاضنات الأعمال، وخدمات التوظيف	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ براءات الاختراع عالية القيمة؛ نسبة القيمة المضافة للاقتصاد الرقمي إلى الناتج المحلي الإجمالي	دعم فضائي للابتكار والمواهب، بما في ذلك أراضي البحث والتعليم والمنصات الصناعية المبتكرة
الاستثمار في الإنسان	جودة رأس المال	المدارس، ومراكز	معدل رعاية الأطفال	تغطية 15 دقيقة

	البشري، والصحة، وملاءمة الحياة اليومية وإنصافها، والحياة الثقافية والروحية	الشباب، ومدارس التدريب المهني، وجامعات كبار السن؛ المستشفيات، ورعاية المسنين، والصرف الصحي، ومياه الشرب، والحدائق وتخفيف الجزر الحرارية؛ السكن الميسر، ومحطات خدمة المسنين، ورعاية الأطفال، والتجارة اليومية، ومراكز المجتمع؛ المكتبات، والمتاحف، والمسارح، والأحياء التاريخية	دون الثالثة؛ متوسط سنوات التعليم؛ عدد العاملين الصحيين ومتوسط العمر المتوقع؛ نصيب الفرد من السكن ومدة التنقل	للتعليم ورعاية المسنين والصحة والرياضة والثقافة؛ أسرة رعاية المسنين؛ أراضي الخضرة والساحات والحدائق والرياضة؛ حماية التراث

2.3 مرحلة الفعل: قصور دعم أدوات تنفيذ التخطيط

تنتهي عملية الاختيار في التخطيط إلى التنفيذ. وعما إذا كانت أهداف الاستثمار في الإنسان وقيمه تستطيع أن تتحول إلى نتائج مكانية حقيقية، فإن ذلك يعتمد في النهاية على أدوات التخطيط ونظام تنفيذه. لا يكتفي التخطيط بالاستجابة للطلب، بل ينتج الطلب أيضا ويشكل نمط الحياة اليومية للناس على المدى الطويل. فالفضاءات الوظيفية التي يبنيها التخطيط تتميز بقدر كبير من الاستقرار والتأخر النسبي، وتؤثر تأثيرا بعيد المدى في البنية المكانية والاقتصادية للمدينة [38]. وفي الوقت نفسه، تتغير أنماط الحياة والعمل والقيم باستمرار، كما تعيد الشيخوخة وانخفاض الخصوبة وتأخر الزواج تشكيل الطلب المكاني [39]. لذلك ينبغي للتخطيط أن يوازن بين يقين البناء المكاني وديناميكية الطلب البشري.

غير أن نظام التخطيط المكاني الإقليمي القائم لا يزال يميل إلى نموذج المخطط الثابت. ويتركز هذا النموذج على الحدود الصلبة، وضبط استعمالات الأرض، وكثافة التطوير، وهو قادر على أداء وظائف ضبط الحدود الدنيا وتقييد المخاطر، لكنه يظل ضعيفا في تشكيل الحياة اليومية عالية الجودة. وكثيرا ما تظهر المضامين الموجهة إلى الإنسان في الخطط بوصفها عبارات إرشادية عامة، أو أهدافا نوعية، أو متطلبات داعمة، ولا تمتلك مؤشرات موحدة أو تعبيرا مكانيا قابلا للتحديد، ومن ثم تضعف أثناء النقل الهرمي من التخطيط العام إلى التخطيط التفصيلي والتنفيذ. وفي مستوى المخطط التفصيلي، قد تختزل أهداف "الاستثمار في الإنسان" إلى نصوص عامة، ولا تتحول إلى شروط تطوير ملزمة أو إلى قواعد مراجعة وموافقة واضحة.

إضافة إلى ذلك، لا تزال آليات المشاركة العامة غير كافية لدعم الفعل التخطيطي المتمحور حول الإنسان. فعلى مستوى التخطيط الكلي، غالبا ما يسود منطق من أعلى إلى أسفل، وتأتي المشاركة العامة بعد صياغة المخطط، وتتركز في الاستشارة أو إبداء الرأي، بينما تكون أدوات التأثير الفعلي محدودة [40-41]. وعلى مستوى التخطيط الجزئي والتجديد الحضري، تتنوع أشكال المشاركة، لكنها في كثير من الأحيان تبقى تفكيكا فنيا لمتطلبات الخطط الأعلى أو استجابة مجزأة لمشكلات محددة. ومن ثم يصعب إدخال المعرفة المحلية والخبرات اليومية والمطالب الوجدانية للفئات المختلفة في الحكم التخطيطي والقرار المكاني بصورة جوهرية. ونتيجة لذلك، تبقى قيمة "الاستثمار في الإنسان" في مرحلة الفعل عرضة للضعف والانقطاع، حتى إذا ظهرت في مرحلة الخطاب أو الهدف.

3 مسارات تخطيطية لـ"الاستثمار في الإنسان" في ظل مفهوم المدينة القائمة على الشعب

3.1 بناء مسار إدراكي تخطيطي موجه إلى السكان المحليين

ينبغي إعادة بناء نموذج الإدراك التخطيطي من "المواطن المتوسط" المجرد إلى "الأفراد المتموضعين في سياقات". فهذا التحول يعني أن التخطيط لا ينظر إلى الناس بوصفهم وحدات إحصائية متجانسة، بل بوصفهم أفرادا وجماعات تقع في شبكات من العلاقات الاجتماعية والفضاءات وأنماط الحياة. وينبغي إدراك الإنسان عبر التفاعل بين الفرد والجماعة والفضاء والمجتمع، مع مراعاة مسار الحياة، والوضع الاجتماعي الاقتصادي، ونظام تسجيل الأسر، وبنية الأسرة، ونمط العمل، وغيرها من الخصائص المركبة.

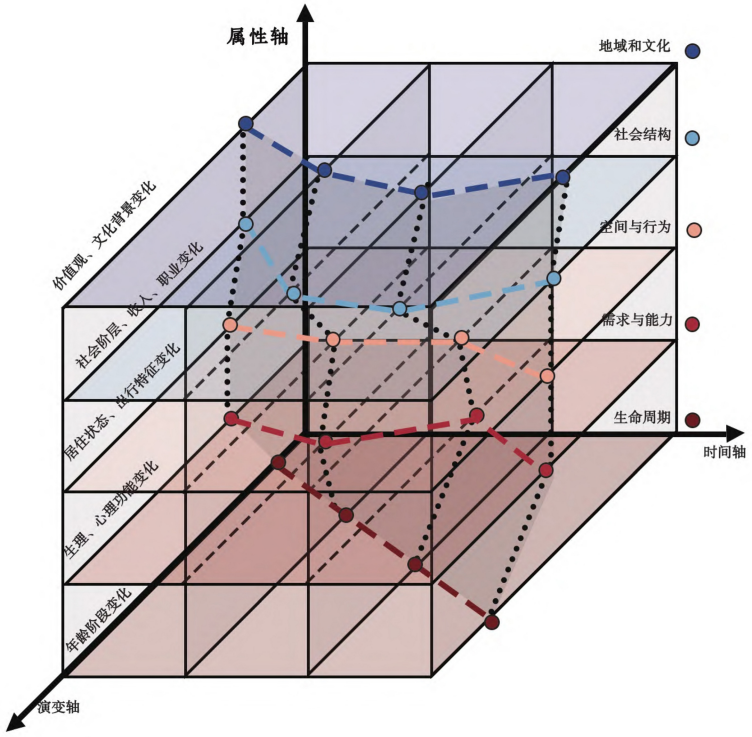

الشكل 3. مصفوفة تطور متعددة السمات لمسار حياة "الأفراد المتموضعين"

وعلى مستوى المجال الكلي، يمكن استخدام بيانات متعددة المصادر مثل وسائل التواصل الاجتماعي، وإشارات الهاتف المحمول، ونقاط الاهتمام، وخدمات الموقع، ونظم المعلومات الجغرافية، لرسم أنماط السلوك الزماني المكاني للسكان، والتعرف إلى تجمعات التنقل، ومناطق نقص الخدمات، وتمركز الفئات الهشة. غير أن البيانات الضخمة لا تكفي وحدها لفهم معاني الفعل اليومي. لذلك ينبغي الانتقال، بعد التعرف الكلي، إلى وحدات مشهدية متوسطة وصغيرة، واستخدام الإثنوغرافيا، والمقابلات، والملاحظة التشاركية، وغيرها من الأساليب لفهم خبرات الناس وتفضيلاتهم وتوتراتهم في فضاءات محددة.

يمكن تنظيم إدراك السكان المحليين في ثلاثة أبعاد. أولا، الخصائص السكانية متعددة الأبعاد، بما يشمل مرحلة مسار الحياة، والدخل، والمهنة، وحالة تسجيل الأسرة، والوضع الأسري، والقدرة الجسدية، وغيرها. ثانيا، أنواع المشاهد النشاطية، مثل التنقل والعمل، والتعليم ورعاية الأطفال، والرعاية الطبية ورعاية المسنين، والحياة اليومية، والترفيه والسفر، مع تحديد سلاسل أين ومتى وكيف يحدث النشاط. ثالثا، التصورات والمشاعر والمطالب المرتبطة بالمشاهد، بما يكشف عن الرضا، والقلق، والإحساس بالأمان، والانتماء، والاعتراف، وتوقعات العدالة. ويساعد ذلك على توضيح من الذي ينبغي الاستثمار فيه، وفي أي جانب من جوانب الحياة، وفي أي فضاء.

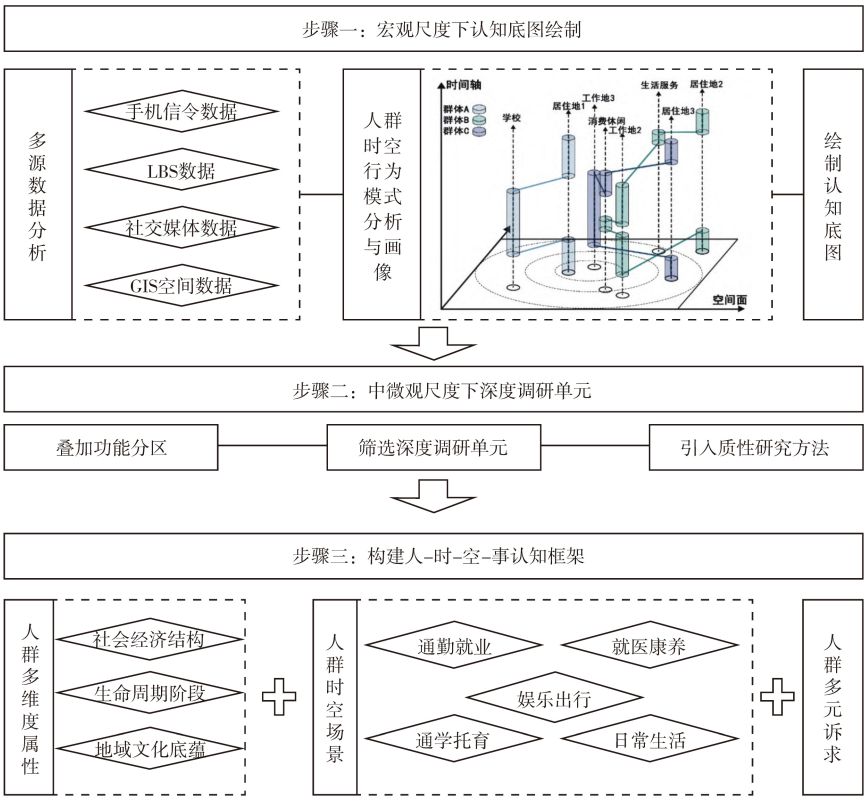

الشكل 4. خطوات الإدراك التخطيطي الموجه إلى السكان المحليين

3.2 توضيح مسار الاختيار الخاص بترتيب قيم "الاستثمار في الإنسان"

ينبغي أولا إعادة بناء منظومات الأهداف والمؤشرات والتقييم في التخطيط الاجتماعي الاقتصادي والتخطيط المكاني الإقليمي العام. فمن جهة، ينبغي جعل مؤشرات المعيشة والرفاه أكثر شمولية، وبناؤها حول التصورات الفعلية للسكان وعدالة النتائج، مثل القدرة على تحمل السكن وإنصاف الفرص للفئات الهشة، حتى يمتلك الاستثمار في الإنسان مراسي هدفية واضحة. ومن جهة أخرى، ينبغي تعزيز التنسيق بين مؤشرات التخطيط التنموي ومؤشرات التخطيط المكاني الإقليمي. وينبغي تحويل الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالمعيشة والرفاه في التخطيط الاجتماعي الاقتصادي بدقة إلى مؤشرات لتخصيص الموارد المكانية وقيود للتوزيع في التخطيط المكاني الإقليمي العام، تجنبا لضعف التحقق المتبادل وضعف الترابط بين المؤشرات.

ثانيا، ينبغي توضيح نظام القيم ومسار القرار عند نشوء تعارضات في ترتيب أولويات الاستثمار في الإنسان. تقترح هذه المقالة اتخاذ تحسين رفاه جميع الناس غاية نهائية، واتباع مبادئ التفكير في الحدود الدنيا، وأولوية الغاية، وخضوع الوسائل. وبناء على ذلك يمكن إنشاء بنية هرمية للأهداف تشمل حدود البقاء الدنيا، ومحركات التنمية الأداتية، والأهداف المتمحورة حول الإنسان مباشرة. وتمثل السلامة الإيكولوجية والبيئية والسلامة العامة حدودا دنيا صلبة ذات أولوية قصوى. وكل مسألة تمس عتبات الإيكولوجيا أو البيئة أو السلامة العامة ينبغي أن تخضع لحق النقض أو لبدائل إلزامية، وأن يمر أي تعديل بمراجعة خاصة. أما في التخطيط المكاني داخل حدود التنمية الحضرية، فينبغي إدخال تقييم تخطيطي للاستثمار في الإنسان. وينبغي تقييم أثر المخططات في المنافع العامة في مرحلة مبكرة من إعداد الخطة، بما ينسق التعارض بين مطالب النمو، مثل إيرادات الأرض وكثافة الاستثمار، وبين تحسين الرفاه العام [42].

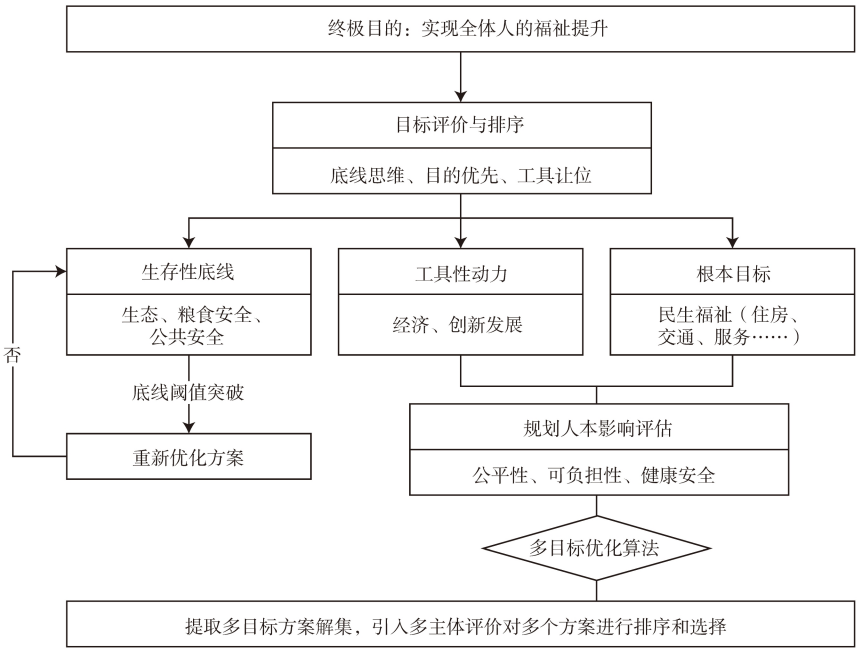

الشكل 5. مسار اتخاذ القرار لترتيب أولويات القيم المتمحورة حول الإنسان

أخيرا، ينبغي منح الاستثمار في الإنسان أولوية داخل بنية الحوافز، بحيث ينتقل التخطيط من منطق النمو التقليدي القائم على الاستثمار في الأشياء إلى منطق حوكمة حديث يتمحور حول الاستثمار في الإنسان. ويمكن إدراج تحسن المؤشرات المركبة التي تعكس مستوى تنمية الإنسان في تقييم أداء المسؤولين المحليين، وربطها بأدوات إدارية وموارديه رئيسية مثل التحويلات المالية وحصص أراضي البناء. وفي الوقت نفسه، ينبغي توجيه اندفاع السوق نحو النمو توجيها معقولا. فمن خلال تصميم مؤسسي مناسب، يمكن تحويل القيمة الإضافية التي يولدها الاستثمار في الأشياء إلى استثمار مستدام يدعم الأهداف المتعددة للاستثمار في الإنسان. وقد بدأت مدن مثل شنتشن وشنغهاي وقوانغتشو استكشاف سياسات حوافز ممثلة في مكافآت معامل مساحة البناء. ومن خلال مبادلة الفضاء بالمنافع العامة والجودة، توجه هذه التصاميم المؤسسية دافع الربح لدى المطورين نحو توفير مرافق عامة نادرة مثل السكن الميسر ومرافق التعليم [43]، وكذلك نحو تحسين الجودة المكانية وصناعة المشاهد في التجديد الحضري.

الجدول 2. سياسات مكافأة معامل مساحة البناء أو الحوافز المكافئة في مدن صينية مختارة: مقارنة من منظور "الاستثمار في الإنسان"

المدينة	مصدر السياسة	نمط الحافز	نطاق التطبيق	التوجه نحو الاستثمار في الإنسان
شنتشن	قواعد مراجعة معامل مساحة البناء لوحدات التجديد الحضري التي تشمل الهدم وإعادة البناء، 2019	زيادة إضافية في مساحة البناء	السكن السياساتي، والسكن العام للإيجار، وسكن المواهب، والسكن الصناعي الابتكاري؛ مرافق الخدمة العامة والنقل والبلدية الملحقة؛ الممرات العامة الأرضية وتحت الأرضية والجسور العلوية؛ المباني التاريخية المؤهلة	السكن والخدمات العامة والفضاء العام

شنغهاي	القواعد التفصيلية لتنفيذ التخطيط والأرض في التجديد الحضري، تجريبي، 2022	أحكام تحفيزية	الفضاءات العامة المفتوحة؛ مرافق الخدمة العامة؛ مرافق النقل والبلدية	الخدمات العامة والفضاء العام
قوانغتشو	القواعد التنفيذية لحوافز معامل مساحة البناء للمباني فائقة الانخفاض في استهلاك الطاقة وشبه الصفرية والصفرية، 2024؛ والقواعد التنفيذية لحوافز معامل مساحة البناء للمباني مسبقة الصنع والوحدية، 2024	مكافأة في مساحة البناء	المباني فائقة الانخفاض في استهلاك الطاقة وشبه الصفرية والصفرية المؤهلة؛ والمباني مسبقة الصنع والخضراء التي تستوفي الدرجات المطلوبة	الإيكولوجيا الخضراء وجودة السكن
هانغتشو	الآراء التوجيهية بشأن الدفع المطرد للتجارب الرائدة للتجديد الذاتي للأحياء السكنية الحضرية القديمة، تجريبي، 2024	تعويض تكاليف البناء	قطع الأحياء السكنية القديمة المعاد بناؤها في الموقع؛ المساكن ومرافق الخدمات الجديدة المحولة إلى الحكومة بوصفها سكنا ميسرا أو مرافق خدمة عامة	السكن والخدمات العامة والفضاء العام
تشنغدو	تدابير الدعم التخطيطي لتعزيز إدارة معامل مساحة البناء ودفع التجديد الحضري العضوي في منطقة "التحسين المركزي"، 2020	تحسين طريقة حساب معامل مساحة البناء	المساحات المفتوحة في الطابق الأرضي المستخدمة للتخضير ومواقف السيارات والممرات والأنشطة العامة لا تحسب ضمن معامل مساحة البناء؛ والممرات العامة التي تعبر الفضاء العام الحضري لا تحسب ضمنه	الفضاء العام

3.3 تحسين مسارات تنفيذ التخطيط الداعمة لـ"الاستثمار في الإنسان"

ينبغي بناء آلية نقل عمودية من التخطيط المكاني الإقليمي العام إلى التخطيط التفصيلي حول هدف الاستثمار في الإنسان. فعلى مستوى الخطة العامة، ينبغي التأكيد على تفكيك أهداف الاستثمار في الإنسان. وعلى أساس التقسيم الحالي من المستوى الثاني بحسب الوظيفة المهيمنة، يمكن توضيح مقاصد الحوكمة المتعددة للمناطق الوظيفية المختلفة عبر إضافة مناطق رؤية تحمل

أهداف التخطيط [44]. ومن خلال تصنيف مقاصد الحوكمة التخطيطية وتركيبها، تستطيع المنطقة الوظيفية نفسها أن تحمل وظائف إنسانية وأهداف حوكمة متمايزة، بما يوجه تخصيص الموارد المكانية اللاحق.

وعلى مستوى التخطيط التفصيلي، ينبغي تحويل هذه المقاصد الحوكمية إلى أحكام وشروط تطوير قابلة للمراجعة والترخيص والقبول. ووفقا للاحتياجات الإدارية الفعلية، يمكن بناء نظم مؤشرات تغطي استعمال الأرض واستعمال المبنى، ومؤشرات التطوير، وضبط الشكل، والفضاء المفتوح، وتنظيم مواقف السيارات والنقل. وبهذه الطريقة يمكن إدماج المتطلبات المتمحورة حول الإنسان في السلسلة الكاملة من الأهداف إلى المؤشرات ثم إلى التنفيذ المكاني، بما يضمن النقل الفعال [45]. وإلى جانب نظم المؤشرات، ينبغي للتخطيط أن يستكشف مخططات لصناعة المشاهد المتمحورة حول الإنسان. فمن خلال عناصر المشهد مثل الزمن والفضاء والموضوع والمشكلة والمسار والقيمة، يمكن تحويل الاحتياجات الإنسانية إلى خبرات مكانية وعمليات خدمة قابلة للإدراك والتحقق [46].

وأخيرا، ينبغي ربط آليات المشاركة العامة بمرحلة الإدراك السابقة. وبما أن مرحلة الإدراك الموجهة إلى السكان المحليين يمكن أن تحدد مبدئيا أصحاب المصلحة واحتياجاتهم المتباينة، ينبغي للمشاركة العامة أن تتجاوز الاستشارة العامة. وينبغي دعوة مجموعات ممثلة إلى التفاوض التخطيطي وعرض المخططات، بحيث تندمج المعرفة المحلية والخبرة اليومية ومطالب الجماعات في قرارات التخطيط [47]. وينبغي إيلاء عناية خاصة لحماية الاحتياجات المكانية للفئات الهشة مثل كبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال، وذوي الدخل المنخفض، منعا لانحياز تخصيص الموارد نحو الفئات الأقدر على التعبير أو الأعلى تنظيما [48]. وفي تقييم ما بعد التنفيذ، ينبغي إدراج تقييم تجربة المستخدم. وينبغي الجمع بين المؤشرات الكمية الموضوعية والتصورات الذاتية لتحديد الفجوات بين جانب العرض في الحوكمة التخطيطية وجانب الطلب كما يدركه المستخدمون، بما يوفر أساسا للتعديل اللاحق والمعايرة الدينامية [49].

4 الخلاصات والمناقشة

من أجل التعرف الدقيق إلى المعضلات العملية التي يواجهها "الاستثمار في الإنسان" داخل نظام التخطيط المكاني الإقليمي الراهن في ظل مفهوم المدينة القائمة على الشعب، تبني هذه المقالة أداة تحليلية من الإدراك والاختيار والفعل، وتثري إطار البحث المتمحور حول الإنسان في التخطيط المكاني الإقليمي. وتنبع معضلة تنفيذ الاستثمار في الإنسان من غموض فهم الناس وتشوهه على المستوى الإدراكي، وهو ما يؤدي لاحقا إلى اضطراب في الحكم القيمي، ثم إلى استجابة غير كافية في إعداد الخطط وتنفيذها على مستوى الفعل.

وبناء على ذلك، تقترح المقالة مسارات للتحسين. فعلى المستوى الإدراكي، ينبغي للتخطيط أن يتجه نحو فهم عميق للناس في سياقاتهم الواقعية. وفي مرحلة الاختيار، ينبغي اعتماد طريقة لترتيب القيم تقوم على التفكير في الحدود الدنيا، وأولوية الغاية، وخضوع الوسائل. أما في مرحلة الفعل، فينبغي بناء نموذج لتحول التخطيط المكاني الإقليمي يركز على نقل هدف الاستثمار في الإنسان.

تكشف هذه المقالة معضلات بناء المدينة القائمة على الشعب، لكنها ليست سوى بداية. وينبغي للدراسات اللاحقة أن تعمق هذا المسار في اتجاهات عدة. أولا، بما أن هذه المقالة تركز على البناء النظري وتحليل الآليات، ينبغي للبحوث المستقبلية اختبار الإطار وتنقيحه وتحسينه عبر حالات تخطيطية محددة في مناطق ومستويات مختلفة، وباستخدام أساليب تقييم تجمع بين الكمي والنوعي. ثانيا، ينبغي تعزيز تحليل التفاعلات المعقدة بين الناس والفضاء داخل نظام التخطيط المكاني الإقليمي. ثالثا، ينبغي الاهتمام بالتنسيق بين التخطيط والفضاء والمؤسسات وبالتحول في نماذج الحوكمة. فكيف يمكن تحويل التخطيط التقليدي الذي تقوده التقنية إلى نظام حوكمة تعاوني أكثر انفتاحا وشمولا وتعلما؟ وكيف يمكن تجاوز العوائق المؤسسية في العلاقات الحكومية العمودية وفي التنسيق الأفقي بين الإدارات؟ إن التحول الأعمق في حوكمة الفضاء الحضري يتطلب مزيدا من البحث.

إن الانتقال من الاستثمار في الأشياء إلى الاستثمار في الإنسان في ظل مفهوم المدينة القائمة على الشعب ينطوي على تغيرات في فلسفة التنمية الحضرية، ومنطق الحوكمة، وعلاقات القوة. وبهذا وحده يمكن تحقيق التشغيل المنسق للقيمة والمؤسسات والفضاء، وتحويل المدينة القائمة على الشعب من فكرة تخطيطية إلى ممارسة تخطيطية قابلة للتحقق والتكرار والاستدامة.

شكر وتقدير: يتقدم المؤلفون بخالص الشكر إلى المحكمين المجهولين على ملاحظاتهم القيمة.

المراجع

[1] وو تشي تشيانغ، وانغ قوانغ تاو، يانغ باو جون، وآخرون. "دعم التحديث الصيني عبر المدن: المسارات والرسالات": ندوة أكاديمية. منتدى التخطيط الحضري، 2025(3): 1-8.

[2] سون يي مين، سيما شياو، دنغ دونغ، وآخرون. "تصميم المدينة القائمة على الشعب: ممارسات ابتكارية وتأملات": ندوة أكاديمية. منتدى التخطيط الحضري، 2023(3): 1-11.

[3] تشو وي، تشن بنغ. في الدلالات النظرية والتوجه العملي لمفهوم المدينة القائمة على الشعب. دراسات الاشتراكية، 2025(6): 90-97.
[4] معهد تاريخ الحزب ووثائق اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني. مقتطفات من خطابات شي جين بينغ حول العمل الحضري. بكين: دار وثائق الحزب المركزية، 2023.
[5] موقع الحكومة الصينية. انعقاد مؤتمر العمل الحضري المركزي في بكين، وشي جين بينغ يلقي خطابا مهما. (2025-07-15) [2025-10-21]. https://www.gov.cn/yaowen/liebiao/202507/content_7032083.htm.
[6] تشو شيان كون. كيف يتم تفريغ مفهوم التخطيط الموجه إلى الشعب من مضمونه. مجلة تخطيط المدن، 2014، 38(12): 59-64.
[7] هوانغ مينغ هوا، لو رن وي، وانغ يي سونغ، وآخرون. الجدل حول "دائرة الحياة": تخصيص المرافق في دوائر الحياة استنادا إلى مفهوم التوجه إلى الشعب. المخططون، 2020، 36(22): 79-85.
[8] قاو بنغ في، سو تشن يو، بان بنغ في. إعادة بناء معايير تقسيم دوائر الحياة الجديدة في المدن الصغيرة: حالة بوير، يونان. تنمية المدن والبلدات الصغيرة، 2023، 41(4): 84-94.
[9] شو مياو، تشن روي، يانغ بي بو. دراسة أولية حول عدم المواءمة المكانية بين العمل والسكن في التشغيل غير الرسمي بالمدن الصينية الكبرى وقضاياه التخطيطية. التخطيط الحضري الدولي، 2019، 34(2): 31-39.
[10] يانغ جون يان، خه قوه فنغ، تشن داي جون، وآخرون. تحليل البورتريه الرقمي للسكان في مناطق الازدحام المروري الحضري واستجابات التخطيط المكاني. المخططون، 2021، 37(19): 26-34.
[11] يو تاو، تشانغ جينغ شيانغ، لوه شياو لونغ، وآخرون. ديناميات التنمية الحضرية وابتكار الحوكمة من منظور متمحور حول الإنسان: بحث تجريبي في نانجينغ. مجلة تخطيط المدن، 2018، 42(3): 50-58.
[12] وانغ جيا ون، يه يو مين، دونغ كه. من أولوية الكفاءة إلى التمركز حول الإنسان: تأملات في توجه القيمة في التخطيط المكاني الإقليمي استنادا إلى نظرية المدينة والإنسان. منتدى التخطيط الحضري، 2020(6): 19-26.
[13] شي جيا هونغ، ياو شيو لي. ممارسة وتجربة تجديد فضاء الشوارع الحضرية في ظل مفهوم المدينة القائمة على الشعب: حالة تخطيط وبناء فضاء الشارع المتمحور حول الإنسان في سوتشو. مجلة تخطيط المدن، 2024، 48(10): 83-89.
[14] تشانغ رونغ. استراتيجيات تخطيط نظم الحدائق في ظل مفهوم المدينة القائمة على الشعب: حالة شيامن. العمران والعمارة، 2025، 22(15): 228-232.
[15] لي يوان، وانغ تشي فنغ، تشاو شو ليانغ، وآخرون. تقييم التخطيط المتمحور حول الإنسان: طريقة S-CAD وتطبيقها في ظل منطق الإنسان في نظرية المدينة والإنسان. مجلة تخطيط المدن، 2022، 46(12): 35-44.
[16] ليو مان، وانغ قوه إن. إطار ونظام تقييم تنفيذ المخططات العامة الحضرية في ظل مفهوم التوجه إلى الشعب. المخططون، 2019، 35(20): 26-31.
[17] شياو يانغ مو، شيه بو، تشن يو جيه. منطق الفحص الصحي الحضري واستراتيجيات تحسينه من منظور متمحور حول الإنسان. المخططون، 2022، 38(3): 28-34.
[18] كه تسه هوا، وي وي، شيا جون نان، وآخرون. طريقة تقييم المنافع المكانية الحضرية من منظور متمحور حول الإنسان: حالة تشوانتشو. علوم الأراضي الصينية، 2024، 38(12): 79-92.
[19] كه تسه هوا، تشاو لانغ، يين لي، وآخرون. تقييم الرضا عن البيئة السكنية وآليات التأثير في المجتمعات الصناعية في ووهان من منظور متمحور حول الإنسان. مجلة الجيوماتكس، 2025، 50(5): 123-132.
[20] ليو يوه، وو كانغ، هو يو تينغ، وآخرون. الحوكمة الدقيقة لمرافق الخدمة العامة بناء على احتياجات السكان النموذجية: دائرة خدمة المجتمع خلال 15 دقيقة في منطقة هويتيان في بكين. مراجعة التخطيط الحضري في شنغهاي، 2023(6): 98-104.
[21] هو بان، وي جيا شينغ، وانغ شينغ بينغ. اختيارات الموقع المكاني للعمل والسكن والخدمات لدى سكان أطراف المدن: تحليل تجريبي لمنطقة تشياوباي عالية التقنية في نانجينغ. مجلة جامعة داليان للتكنولوجيا، العلوم الاجتماعية، 2017، 38(4): 126-133.
[22] تشاو يي فان، تشانغ شون يي، تشانغ يوان مينغ، وآخرون. استراتيجيات التخطيط المجتمعي الدقيق بناء على بورتريهات السلوك الزماني المكاني للسكان: حالة مجتمع يويه جيانغ لو في نانجينغ. المخططون، 2022، 38(9): 108-116.

[23] يانغ جون يان، تشانغ شون، شي يي. بناء البورتريهات الرقمية للسكان الحضريين من منظور متمحور حول الإنسان: النظرية والأساليب. مجلة تخطيط المدن، 2025، 49(1): 36-47.
[24] تشو يان، لي يان شي، هوانغ يوه ينغ، وآخرون. تصنيف السكان الحضريين وخصائص أنشطتهم بناء على بيانات وسائل التواصل الاجتماعي. مجلة علوم المعلومات الجغرافية، 2017، 19(9): 1238-1244.
[25] هوانغ مينغ دي. "التمركز حول الإنسان": قراءات في ماركس والإنسانية الغربية ودلالة مفهوم التنمية العلمية المتمحور حول الإنسان. مجلة جامعة نانتشانغ، العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005(3): 12-15.
[26] تشانغ كوي ليانغ. المعنى الفلسفي لـ"التمركز حول الإنسان". البحوث الفلسفية، 2004(5): 11-16.
[27] وو سونغ تاو، وانغ جينغ يوان. ممارسة تخطيط المدن الجديدة وآثارها الاجتماعية في ظل مفهوم "بيت الشعب" السويدي. منتدى التخطيط الحضري، 2023(5): 110-118.
[28] وانغ شينغ بينغ. فكر التنمية القائمة على الشعب وممارسة إصلاح التخطيط. بحوث حضرية حديثة، 2022(5): 1-7.
[29] Rosenberg M. J., Hovland C. I. Attitude Organization and Change: An Analysis of Consistency Among Attitude Components. New Haven: Yale University Press, 1960.
[30] تشانغ هوان تينغ. علم النفس. نانجينغ: دار جامعة هوهاي، 1988.
[31] تشو تشن تشاو، لي شيا. كيف يصبح إنفاذ القانون التعاوني عبر المجالات ممكنا؟ إطار تفسيري قائم على الإدراك-الفعل-النتيجة. النظرية والإصلاح، 2024(4): 101-116.
[32] Marx K., Engels F. Selected Works of Marx and Engels, Vol. 1. Beijing: People's Publishing House, 2012.
[33] تشاي يان وي، تا نا، تشانغ يان. إعادة التفكير في جغرافيا الزمن من خلال دمج نظرية مسار الحياة والسلوك المكاني طويل الأمد. الجغرافيا البشرية، 2013، 28(2): 1-6.
[34] سو لينغ لينغ، تشو سو هونغ. آثار بيئة الحي في الرفاه في ظل الحراك السكني: اختلافات عبر مراحل مسار الحياة. التقدم في الجغرافيا، 2021، 40(8): 1344-1354.
[35] تان تشنغ. مدينة المؤشرات: الرسوم التخطيطية الحضرية بوصفها نقدا وإسقاطا. عمارة جديدة، 2018(1): 138-143.
[36] شي نان، وي هانغ. التطور الدلالي والرسالة المعاصرة للتخطيط الحضري. منتدى التخطيط الحضري، 2024(5): 18-28.
[37] قانون التخطيط التنموي الوطني لجمهورية الصين الشعبية. (2026-03-13) [2026-06-24]. https://www.spp.gov.cn/spp/fl/202603/t20260313_723913.shtml.
[38] ليو ون هوا. من "قصص قديمة في جنوب بكين" إلى "بكين المطوية": الأثر الطويل الأمد للتخطيط الحضري في البنية المكانية. الفصلية الاقتصادية الصينية، 2025، 25(3): 581-596.
[39] سون بين دونغ، فو يو، قو هونغ هوان. نظرية دورة الحياة الحضرية: الماضي والحاضر والمستقبل. التقدم في الجغرافيا، 2023، 42(9): 1841-1852.
[40] تشانغ جينغ شيانغ، تشن هاو. الحوكمة المكانية: الاقتصاد السياسي لتحول التخطيط الحضري والريفي في الصين. مجلة تخطيط المدن، 2014، 38(11): 9-15.
[41] تشو تسي هانغ، تشانغ جينغ شيانغ، وانغ تسي يي. إعادة بناء نظام المشاركة العامة في التخطيط المكاني الإقليمي: استنتاج وتحليل استنادا إلى نظرية الفعل التواصلي. مجلة تخطيط المدن، 2021، 45(5): 83-91.
[42] قو وي، وو تسي فانغ، شو تشونغ قوه، وآخرون. تأخر التخطيط ومفارقة التخطيط: منظور جديد لفهم التخطيط المكاني الإقليمي. مجلة الموارد الطبيعية، 2024، 39(12): 2881-2896.
[43] شوي هاو ران، مياو تشون شنغ، زو بينغ، وآخرون. إعادة المكاسب إلى الجمهور: تحليل وتقييم نظام التجديد الحضري والأراضي المحولة في شنتشن. منتدى التخطيط الحضري، 2025(3): 52-61.
[44] تشن لو، تشو جيان يون، بانغ شياو مي، وآخرون. تأمل في معايير تصنيف استعمالات الأرض وممارسة التقسيم من منظور لغوي: حول التحول القاعدي للتخطيط المكاني الإقليمي التفصيلي. المخططون، 2023، 39(10): 74-82.
[45] وانغ يي تشه، تشن تشيو يي، هو بان، وآخرون. تحسين نظام نقل التخطيط المكاني الإقليمي البلدي والمحلي من منظور انتقال وحدات المعلومات: حالة التخطيط المكاني الإقليمي في المدينة C. دراسات التنمية الحضرية، 2024، 31(9): 39-48.

[46] تشانغ بينغ، من شياو ينغ، يه بين، وآخرون. "تنفيذ مؤتمر العمل الحضري المركزي: استكشافات لممارسة تخطيطية جديدة": ندوة أكاديمية. منتدى التخطيط الحضري، 2025(5): 1-13.
[47] لي تشينغ، لين ني. استكشاف نموذج جديد للتخطيط والتصميم التشاركي في التجديد الجزئي للمجتمعات من منظور المدينة القائمة على الشعب: حالة التجديد الجزئي لحارة YF في شنغهاي. منتدى التخطيط الحضري، 2023(6): 87-96.
[48] وانغ شينغ بينغ. التخطيط الحضري والريفي للتنمية الاجتماعية: اتجاه تحول التخطيط. مجلة تخطيط المدن، 2015، 39(1): 16-21.
[49] يانغ بينغ، لي نان، وانغ ليانغ، وآخرون. التنسيق بين خطط العمل وتقييم الفحص الصحي من منظور التنفيذ التخطيطي المغلق الحلقة: حالة منطقة الوظائف الأساسية للعاصمة بكين. منتدى التخطيط الحضري، 2024(6): 62-69.
ترجمة بمساعدة الذكاء الاصطناعي